

## الإمام ابن باديس ومواقفه من الاندماج

د. خالد بوهند

أستاذ محاضر التاريخ الحديث والمعاصر كلية الآداب والعلوم الإنسانية  
جامعة سيدي بلعباس - الجمهورية الجزائرية



### الاستشهاد المرجعي بالمقال:

خالد بوهند، الإمام ابن باديس ومواقفه من الاندماج. - دورية كان التاريخية. - العدد التاسع عشر؛ مارس ٢٠١٣. ص ٤٣ - ٤٧.  
www.kanhistorique.org ISSN: 2090 - 0449

كان التاريخية: رقمية الموطن .. عربية الهوية .. عالمية الأداء

### ملخص

يتناول موضوع المقال قضية تاريخية شائكة، شغلت الجزائريين والفرنسيين على حد سواء، خلال الحقبة الاستعمارية، ما بين ١٩١٩ و ١٩٣٩، ألا وهي سياسة فرنسا الاندماجية، حيث اختلفت المواقف الجزائرية ما، بين مؤيد ومعارض لها، ومن الجزائريين الذين تصدوا لها، الإمام الشيخ عبد الحميد بن باديس، رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (١٩٣١ - ١٩٤٠)، وذلك عبر الخطب ونشر المقالات الصحافية في جرائد الجمعية المذكورة، لتتوج في النهاية بإصدار فتواه الشهيرة، التي حرمت الاندماج بالتجنيس، لأنها شكلت خطراً على الجزائريين "الفرنسين" (أي المتحصلين على الجنسية الفرنسية)، وعلى أولادهم وأحفادهم من بعدهم، وبالتالي على كيان وهوية "الأمة الجزائرية"، وعلى مستقبلها أيضاً.

### مقدمة

من القضايا المثيرة للجدل خلال فترة ما بين الحربين (١٩١٩ -

١٩٣٩)، قضية الاندماج عن طريق التجنيس، فهي التي أدت إلى انقسام "الشبان الجزائريين" (النخبة المثقفة بالفرنسية) إلى ثلاث أصناف، الصنف الأول طالب بالجنسية الفرنسية، ثم اندمج بشكل كامل في الحضرة الفرنسية، فلبس البدلة الأوروبية وتزوج بالفرنسية، لقد أضحي "مفرنسا" (متورني) أي مرتد عن الدين الإسلامي وكافر في منظور الجزائريين التقليديين والمحافظين، وصنف ثاني طالب بالجنسية الفرنسية لممارسة حقوقه كاملة مثله مثل الأوروبي واليهودي، ولكن مع الاحتفاظ بهويته الدينية أي بالأحوال الشخصية كما كان يردد إذ ذاك، والصنف الثالث من الشبان الجزائريين (الديمقراطيين) من رفض التجنيس أصلاً، واكتفى بالمطالبة بتحسين الأحوال الاجتماعية والسياسية للشعب الجزائري، بل راح يدعو إلى الانفصال والتحرر.

في حقيقة الأمر، أن قضية اندماج الجزائريين في الحضرة الفرنسية، هي وليدة السياسة الفرنسية الاستعمارية في الجزائر، التي تعود بنا إلى ١٤ جويلية (يوليو) ١٨٦٥، عندما صدر قانون "سناتوس-كونسلت" الذي قضى بحق الجزائريين في الحصول على الوظائف المدنية والعسكرية، وحق الجنسية الفرنسية شريطة التخلي عن الأحوال الشخصية، أي حق المواطنة الفرنسية بالتجنيس، (١) مروراً بقانون ٤ فبراير ١٩١٩ الذي نصت مادته الثانية على حق المواطنة الفرنسية بشروط (تعجبية)، (٢) وانا بمشروع "بلوم-فيوليت" سنة ١٩٣٥، الذي قضى بمنح الجنسية الفرنسية ل ٢٤.٠٠٠ مثقف جزائري دون تحمل عن أحوالهم الدينية. (٣)

يجب أن نأخذ بعين الاعتبار سياسة فرنسا الاندماجية الموازية للسياسة التعليمية أيضاً، كيف لا وأن المعنيين من التجنيس هم النخبة الجزائرية المتخرجة من المدرسة الفرنسية بالدرجة الأولى، التي علق الاستعمار آماله عليها، من أجل أن تكون همزة وصل بينه وبين الأهالي، أما النخبة المتخرجة من الزوايا ومن الجامعات العربية الإسلامية (كالزيتونة، والقرويين، والأزهر، وأحياناً من الحجاز)، فكان موقفها معارض تماماً لهذه السياسة بحكم المشارب والنسب أيضاً، وهذا ما وجدناه عند الإمام الشيخ "عبد الحميد بن باديس".

فكيف كانت علاقته "بالشبان الجزائريين"؟ ما هو الخطاب الذي استعمله لمواجهة سياسة فرنسا الاندماجية؟ لماذا دعا إلى المؤتمر الإسلامي؟ وهل لقي نداه "فصل الدين عن الدولة" آذاناً صاغية؟.

قبل ذلك علينا أن نتطرق في العنصر الموالي إلى نسب ونشأة الإمام الشيخ "عبد الحميد بن باديس" لكي ندرك أثر ذلك على مواقفه من الاندماج بشكل عام.

### أولاً: نسب ونشأة ابن باديس

من مواليد مدينة قسنطينة شهر ديسمبر سنة ١٨٨٩، وهو الولد البكر لأبويه، وأسرته أسرة قسنطينية مشهورة بالعلم والثراء والجاه، وكانت منذ القدم ذات نفوذ، ومسيرة للسياسة والحكم في المغرب الإسلامي. نبغ من هذه الأسرة شخصيات تاريخية لامعة ما "بلكن بن زيري" (٤) بن مناد الذي أصبح خليفة

على إفريقية (تونس) والمغرب الأوسط (الجزائر)، بعد انتقال الخلافة الفاطمية إلى مصر، ومن رجالات هذه الأسرة كذلك "المعز لدين الله بن باديس"، الذي انفصل عن سلطة الخلافة الفاطمية، وحارب الشيعة الرافضة، ونصر المذهب المالكي السني، (٥) وخلال الاحتلال الفرنسي، وجدنا أن والد الأستاذ "عبد الحميد"، تولى مناصب سياسية عليا، من ذلك مندوباً في المجلس الجزائري الأعلى ومستشاراً في المجلس العمالي في قسنطينة، كما كان عمه "حميدة بن باديس" مستشاراً عمالياً (عاماً) عن نفس المدينة أواخر القرن التاسع، ومن أفراد هذه الأسرة كذلك "أبو العباس حميدة" الذي كان قاضياً في مدينة قسنطينة، و"مكي

بن باديس" الذي كان قاضياً كذلك. (٦)

وأمه من أسرة مشهورة في قسنطينة كذلك في أسرة "عبد الجليل"، تدعى "زهرة بن جلoul" بنت "علي بن جلoul". وأبوه عضو في المجلس الجزائري الأعلى والمجلس العام كما هو عضو في المجلس العمالي. وعرف دائماً بدفاعه عن مطالب السكان المسلمين بالعمالة القسنطينية واسرته كانت تنتمي إلى الطريقة القادرية

حفظ "ابن باديس" القرآن على الشيخ "محمد المداسي" واستكمل تعليمه على يد الشيخ: أحمد أبو حمدان لوني، الذي كان منتبها إلى الطريقة التيجانية، ثم سافر إلى مدينه تونس سنة ١٩٠٨ وسنه اذ ذاك تسعة عشر عاما، وانتسب إلى جامع الزيتونة فاخذ العلم عن جماعة من اكابر علماء الزيتونة، امثال العلامة المفكر "محمد النخلي القيرواني"، والشيخ "محمد الطاهر بن عاشور" الذي كان له تأثير كبير في تكوين "ابن باديس"، ومن اساتذته ايضا الشيخ "الخضر بن الحسين الجزائري"، ليتخرج بشهادة التطويع سنة ١٩١٢ وعمره ثلاث وعشرون سنه، وعلم سنه واحده في جامع الزيتونة على عاده المتخرجين في ذلك الوقت.

علاقة ابن باديس بابن الجرائريين

شخص "ابن باديس" الصعوبات التي واجهت النهضة الجزائرية التي تنبأها "الشبان الجزائريون" (النخبة المثقفة بالفرنسية)، من خلال مقال نشره في جريدة "المنتقد"، حيث ذكر بأن الجلسة العامة للنادي (لعله نادي صالح باي) انعقدت بحضور أكثرية تفهم العربية الكتابية، وفيهم من كانوا قادرين على الخطابة بها، وكثر منهم لا يعرفون الفرنسية، وكانت أقلية من الحاضرين تفهم الفرنسية وتخطب بها ولا تعرف من العربية إلا الدارجة ولكنها لا تستطيع أن تعبر بها عن جميع أفكارها، ومن هؤلاء الذين تولوا تحرير قانون النادي معرفتهم وذكائهم، فكتبوه بالفرنسية التي يعرفون دون العربية التي يجهلونها، فلما اجتمع الجميع تعذر لتفاهم، بالدارجة؟ بالعربية؟ أم بالفرنسية؟.

فكان تغليب الرأي للمثقفين بالفرنسية (المجنسين - المتورنين)، الذين تلووا فصول قانون النادي بالفرنسية، وأعربوا عن آرائهم بها، وعندما طولبوا بالترجمة قالوا كلمتين أو ثلاث بالعربية، ثم عادوا إلى الفرنسية، ففرق الجمع غير فاهم تمام الفهم لفصول قانون النادي، وما قاله أصحاب الفرنسية. لقد حركت الحادثة في "ابن باديس" مشاعر الحسرة والغرة في نفس الوقت على لغة القرآن التي أضحت غريبة عن مجتمعتها: "... بكل إخلاص نقول لإخواننا الذين برعوا في لغة غيرهم حتى كادوا يفوقون أهلها: يجب عليكم أن تعتنوا شيئا بلغتكم حتى لا يجرم إخوانكم من فهم جواهر معارفكم ولا تحرموا انتم مما عندكم كذلك فانه لا يحصل التفاهم بينكم إلا بها وما تحصيلكم لها على همتكم وذكاكم ببعيد". (٨)

ومن جملة ما قال الشيخ الإمام "ابن باديس" للمثقفين الجزائريين بالفرنسية في إحدى جلساته، أن متعلم اللغة الفرنسية يمكن اعتبارهم ثلاثة أصناف: صنف تعلم الفرنسية ليعيش، وصنف ثان تعلمها ليدوب ويندمج في فرنسا، وصنف ثالث تعلمها ليدافع بها عن قومه وجزائريته ووطنه، ومن الذين كانوا يزورون "ابن باديس" في إدارة مجلة "الشهاب" المحامي "آيت قاس" المعروف فلم أجده. ساءلت التاريخ، ساءلت الأموات ومعهم الأحياء، زرت المقابر، ولا أحد أجاب...". (١٠)

الأمر الذي أثار حفيظة العلماء، ولاسيما "ابن باديس" الذي رد على ذلك القول شهر أبريل من نفس السنة: "نحن العلماء، المتحدثون باسم غالبية الأهالي، نقول للذين يحسبون أم فرنسين: إنكم لا تمثلوننا... فالشعب الجزائري المسلم له تاريخه، ووحدة الدين، ولغته، وثقافته، وتقاليده... هذا الشعب المسلم ليس فرنسياً، ولا يمكنه أن يكون فرنسياً، ولا يريد أن يكون فرنسياً...» (١١) كما نضم قصيدة شعرية ألقاها بمناسبة احتفال مدرسة الريية والتعليم بالمولد النبوي الشريف في قسنطينة سنة ١٩٣٧، نقتطف ما الأبيات التالية:

شعب الجزائر مسلم	وإلى العروبة ينتسب
من قال حاد عن أصله	أو قال مات فقد كذب
أو رام إدماجا له	رام المحال من الطلب (١٢)

رغم الانتقادات التي وجهها "ابن باديس" لـ "فرحات عباس"، فقد شهد له بالهمة العالية، وشرف النفس، وطهارة الضمير، كما ذكر "ابن باديس" بأنه لم يتألم ولم يتكدر من تلك الانتقادات، وسلك مسلك كبار رجال السياسة الذين يجذبون النقد وينصاعون لكلمة الحق، فزار إدارة "الشهاب"، وأكد لها تقديره لجهودها، وجرت له مع صاحب الشهاب (ابن باديس) محادثة دلت على سمو أدبه وعلو كعبه في عالم السياسة والتفكير. (١٣) توجت حملة "ابن باديس" ضد التجنيس والمتجنسن، بإصدار فتوى دينية بتكفر كل من يتجنس بالجنسية الفرنسية ويتخلى عن أحكام الشريعة الإسلامية. وصادقت عليها لجنة الإفتاء بالجمعية.

ونشرتها جريدة البصائر، ونظراً لأهمية هذه الفتوى، وما أحدثته من صدى كبير داخل الجزائر وخارجها، نورد مقتطفات ما:

"التجنس بجنسية غير إسلامية يقتضى رفض أحكام الشريعة، ومن رفض حكماً واحداً من أحكام الإسلام عد مرتداً عن الإسلام بالإجماع، فالتجنس مرتد بالإجماع، والتجنس، بحكم القانون الفرنسى، يجري تجنسه على نسله فيكون قد جنى علم بإخراجهم من حظرة الإسلام...» (١٤). إن مقتطف نص الفتوى ضد التجنيس، ينم عن استشعار "ابن باديس" بالعواقب التى ستجر على صاحب حامل الجنسية الفرنسية، لأن ذلك سينجره حسب القانون الفرنسى إلى تخليه عن أصله وفصله وهو الدين الإسلامى بالدرجة الأولى، كما سيسرى ذلك القانون، على أبنائه وأحفاده، وهذا هو موطن الداء الذى يتفشى المجتمع الجزائري، حيث لم يدخر "ابن باديس" جهداً لمحاولة معالجته، عن طريق طرح "البديل"، كما سرى في العنصر الموالي.

### ثالثاً : مواقف ابن باديس من سياسة فرنسا الاندماجية

إذا كان "ابن باديس" صارماً غي متسامحاً مع دعاة الاندماج من بنلدته لاسيما الشبان الجزائريين الجنسي أو للذين ينتظرون أن يتحقق حلمهم فالتجنيس، فإن خطابه الموجه لفرنسا بشكل عام وللإدارة الاستعمارية بشكل خاص، لم يكن كذلك، لاعتبارات نجم عنها فيما يل:

- عندما أسس العلماء جميع سنة ١٩٣١، كان برنامجها الذي بُنيت على أساسه، وهو ف حد ذاته ماج العلماء ف الإصلاح الدينى الاجتماعى الجزائر المستعمرة، هو أنها جمعية ليست ذات طابع سياسى، بل هي جمعية إرشادية تهيئية، تقوم على محاربة الافات الاجتماعية. (١٥)
- لم يكن في نية "ابن باديس"، إثارة سخط الإدارة الاستعمارية لاسيما في السنوات الأولى من تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وإنما كان عليه استخدام وسيلة الدعوة بالتي هي أحسن، نستشف ذلك من مقال له نشر أولاً في جريدة "الشريعة" بتاريخ ١٧ جويلية (يوليو) ١٩٣٣، ثم في جريدة "البصائر" يوم الجمعة ٢٧ ديسمبر ١٩٣٥: "...فما ينقم علينا الناقمون ؟ أينقمون علينا تأسيس جمعية دينية إسلامية تهيئية تعين فرنسا على تهذيب الشعب وترقيته ورفع مستواه إلى الدرجة اللائقة بسمعة فرنسا ومدنيا وتربيا للشعوب وتثقيفها فإذا كان هذا ما ينقمون علينا فقد أساءوا إلى فرنسا قبل أن يسيئوا إلينا...". (١٦)

ومع ذلك طرح "ابن باديس" البديل لفكرة الاندماج التى شغلت بال الشبان الجزائريين (النخبة) والمعمرين الأوروبيين على حد سواء، هذا ما نلمسه في بعض من كتاباته، على غرار ما كتبه في جريدة الشريعة السالفة الذكر: "أفطنتم أن الأمة الجزائرية ذات التاريخ العظيم تقضى قرناً كاملاً في حجر فرنسا المتمدنة ثم لا تهض بجنب فرنسا تحت كنفها، يدها في يدها، فتاة لها من الجمال والحيوية ما لكل فتاة أنجبتها أو ربتها مثل تلك الأمم، أخطأتم يا هؤلاء التقدير...» (١٧).

وكتب في إحدى المناسبات وقد أظهر في خطابه الجانب العمى (الراغماي)، أي دور فرنسا الواجب القيام به تجاه الجزائريين، موطفاً في ذلك عامل التاريخ المشترك بين الأمتين الفرنسية والجزائرية، لاسيما مشاركة الجزائريين فرنسا في الحروب التى خاضها منذ القرن التاسع عشر: "ولأننا مستعمرة من مستعمرات الجمهورية الفرنسية نسى لربط أوصل المودة بيننا وبين الأمة الفرنسية وتحسن العلاقات بين الأمتين المرتبطتين بروابط ظهرت دلائلها وثمراتها في غير ما موطن من مواطن الحرب والسلام". (١٨)

وفي نفس السياق الآخر كان "ابن باديس" يطالب: "إن الأمة الجزائرية أمة ضعيفة ومتأخرة فترى من ضرورتها الحيوية أن تكون في كنف أمة قوية عادلة متمدنة لرقيا في سلم المدنية والعمران وترى هذا في فرنسا التى ربطتها بما روابط المصلحة والوداد، فنحن نخدم للتفاهم بين الأمتين ونشرح للحكومة رغائب الشعب الجزائري ونطالبها بصدق وصراحة بحقوقه لديها ولا نرفع مطالبنا أبداً إلا إليها، ولا نستعين عليها إلا بالمنصفين من أبنائها". (١٩)

### رابعاً: ابن باديس والمؤتمر الإسلامى

من ضمن الخطوات التى اتبعها "ابن باديس"، دعوته رفقة الدكتور "ابن جلول" (ممثل الشبان الجزائريين) إلى "المؤتمر الإسلامى" سنة ١٩٣٦، وقبل التطرق لعلاقة ذلك الحدث بقضية التجنيس أو بالأحرى قضية "فصل الدين الإسلامى عن الدولة الفرنسية"، لا بد من العودة إبل مجموعة من العوامل، ساهمت في الدفع إلى عقد المؤتمر، من ذلك قانون العلمنة الصادر في ٩ ديسمبر ١٩٠٥، (٢٠) أما على صعيد آخر هناك المؤتمرات الإسلامية والمسيحية خلال العشرينات والثلاثينات، من ذلك مؤتمر الخلافة الإسلامية الذى انعقد في القاهرة ١٩٢٦، والمؤتمر الإسلامى الذى انعقد في القدس ١٩٣١، ومؤتمر مسلم أوروبا الذى انعقد في جنيف ١٩٣٥، ويدي بعض الكتاب بأن المؤتمر الإسلامى الجزائري قد جاء نتيجة للمؤتمر الإسلامى بالقدس. مهما يكن من أمر فإن المؤتمر الإسلامى الجزائري كانت الدعوة إليه من مدينة قسنطينة، وانطلاقته بالمعبد البلدى في الجزائر العاصمة يوم الأحد ٧ جويلية (يوليو) ١٩٣٦، حضره "ابن باديس" رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والدكتور "محمد الصالح بن جلول" رئيس فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين في قسنطينة، واستجاب له النواب في بقية الوطن، والعلماء الإصلاحيين، والاشراكيين والشيوعيين، والمحاربين القدامى، والشبان (النخبة)، والفلاحين، والمرابطين، باستثناء حزب "النجم" الذى كان ما يزال إلى ذلك الحين في فرنسا مقراً ونشاطاً.

وكانت النقطة التى التف حولها الجميع في مشروع "فيوليت"، (٢١) والأمور المغربية فيه، كمنح الجنسية الفرنسية لبضعة آلاف من المثقفين الجزائريين بدون التخلي عن أحوالهم الدينية (أي التفرنس) واحترام حقوق الجزائريين الآخرين في العيش بروح القرآن ونصوصه، وإلغاء قانون الأهالي. أما مطالب العلماء الإصلاحيين، كانت منحصرة في تحرير الدين الإسلامى من الدولة الفرنسية، وتعميم التعليم العربى الحر بواسطة أبناء الشعب أنفسهم، وقد قدم "ابن باديس" مطالب العلماء وافق عليها المؤتمر، وهي:

- اعتبار اللغة العربية كالفرنسية لغة رسمية.
- تسليم المساجد إلى المسلمين، وتتولى جمعيات دينية أمرها مؤسسة حسب قانون فصل الدين عن الدولة.
- تأسيس كلية لتعليم الدين ولسانه العربى لتخريج موظفي المساجد.

- تنظيم القضاء على يد هيئة إسلامية تنتخب بإشراف الجمعيات الدينية المذكورة.
- إدخال إصلاحات على مدارس تخريج رجال القضاء.
- كما قدم "ابن باديس" قائمة أخرى باسمه الشيخ تتضمن:
- إلغاء المعاملات الخاصة بالجزائريين (الأندجينا) والمجالس العسكرية وأعطيات الجندية.
- تسوية نواب الجزائريين بنواب الفرنسيين في جميع المجالس.
- توحيد النيابة البرلمانية بكلتا المجلسين (مجلس الجزائريين ومجلس النواب المعمرين).
- المساواة في الحقوق والواجبات. (٢٢)

وتم تعيين وفد بقيادة "ابن جلول" للسفر إلى باريس ومقابلة المسؤولين الفرنسيين لاسيما رئيس الوزراء "ليون بلوم" في ٢٢ جويلية (يوليو) ١٩٣٦، ورغم سقوط حكومة الجبهة الشعبية، وعدم تمكن الوفد الجزائري من الحصول على شيء إيجابي منها، وتضعف الجبهة الداخلية بسبب مقتل المفتي "ابن دالي" محمود كحول"، واتهام "ابن جلول" العلماء والشيوعيين الجزائريين باغتياله، (٢٣) فإن حركة المؤتمر الإسلامي لم تمت نهائياً إلا عشية الحرب العالمية الثانية. فقد اجتمعت لجنته التنفيذية خلال يناير ١٩٣٧، وأعلنت عن تأييدها من جديد لمشروع "فيوليت"، وبين التاسع والحادي عشر من جويلية (يوليو) ١٩٣٧ انعقد المؤتمر الإسلامي الثاني في مدينة الجزائر وقد أعلن المؤتمر الثاني تمسكه بمطالب المؤتمر الأول. (٢٤) أما "ابن باديس" واستناداً إلى رسالة موجهة إلى أعضاء المؤتمر الإسلامي مؤرخة في ١٤ يناير ١٩٣٨، اعتذر فيها عن رفضه قبول تعيينه رئيساً للمؤتمر، لأنها مهمة: "تمنعه من إتباع الصراط المستقيم، وتعليم اللغة العربية...". (٢٥)

كما تصالح "ابن باديس" مع "ابن جلول" بهدف السعي في اتجاه تحقيق "فصل الدين عن الدولة"، حيث يذكر تقرير مركز الإعلام والدراسات بقسنطينة (C.I.E)، أن اللجنة الاستشارية للدين الإسلامي برئاسة "دورنون" (Dournoun) مدير المدرسة الإسلامية الحكومية، سيحول إلى المعاش، وفي هذا الصدد اتصل "ابن باديس" بـ "ابن جلول"، وشرح له ضرورة استغلال رحيل "دورنون" من أجل أن تأول رئاسة اللجنة الاستشارية إلى مسلم بدلاً من مسيحي، على غرار ما يحصل في الجزائر (العاصمة)، وقد وعد "ابن جلول" بمساندة حركة "ابن باديس"، والتوسط له أمام الحاكم العام في الجزائر (٢٦)

## خاتمة

نستخلص مما سبق؛ أن الإمام الشيخ "عبد الحميد بن باديس"، كان يدرك مسبقاً مدى الخطر الذي كان يحدق بالجزائر المسلمة، جراء سياسة فرنسا الاندماجية، ومغرياتها، التي تؤدي لا محالة إلى انسلاخ الجزائريين عن دينهم وهويتهم، لهذا انتقد "ابن باديس" الشبان الجزائريين (المثقفين بالفرنسية) المجنسين منهم، والذين ينتظرون تحقيق حلمهم في المواطنة الفرنسية، واجد "ابن باديس" إلى طرح البديل بأسلوبه الهادئ والعميق، الذي تمثل في مطالبة فرنسا العظم والقوية بمساعدة الجزائريين من أجل إنقاذهم من الجهل والتخلف، وليس تذويم في الثقافة الفرنسية.

صحيح أن "ابن باديس" كان صاحب فكرة الدعوة إلى "المؤتمر الإسلامي" بمعية الدكتور "ابن جلول"، ولكن كان همه في ذلك هو تمرير مشروع "فصل الدين الإسلامي عن الدولة الفرنسية"، حتى يتس للمسلمين الجزائريين تسير شؤون الدينية بأنفسهم، والمقصود هنا أن ترفع فرنسا يدها عن المساجد والأوقاف والقضاء الإسلامي والجمعيات الإسلامية المنظمة للشعائر الدينية، ومن ثم عودتها لأصحابها الحقيقيين، وهذا عكس التيار الأخرى المؤتمر الإسلامي، الذي انجذب وراء مشروع "فيوليت" القاضي بمنح الجنسية الفرنسية لـ ٢٤٠٠٠ مثقف جزائري، دون تخلم عن أحوالهم الدينية، ولكن هل تحقق المشروع؟ لقد فشل المشروع، كما فشل المؤتمر الإسلامي، نظراً لتباين وجهات النظر فيه، أضف إلى ذلك تراجع الجبهة الشعبية المكونة من اليسار الفرنسي، الراعية لمشروع التجنيس، أما على المستوى الداخلي، لم يكن أوروبا الجزائر مستعدين لتقبل فكرة أن يتساوى الجزائريون المسلمون معهم في الحقوق والواجبات بمجرد حصولهم على تأشيرة المواطنة الفرنسية، لأن ذلك في اعتقادهم سيؤدي إلى ضياع الخطوة والمصلحة، فهل كانوا وراء مقتل "ابن داي" مف الجزائر؟ قد يكون ذلك قد حصل حتى تتضعف الجبهة الداخلية، ومن ثم تفشل مشاريع اليسار الفرنسي في الجزائر.

مهما يكن من أمر؛ فإن "ابن باديس" قدم ما عليه القيام به، كمرشد للأمة الجزائرية وبوسائل قد تبدوا متواضعة، ولكنها في نفس الوقت مهمة وناجعة، نظراً للظروف الصعبة التي كانت تمر بها الجزائر المستعمرة.

## الهوامش

(١) خالد بوهند، النخب الجزائرية (١٨٩٢ - ١٩٤٢) نسبها، نشأتها وحركتها.

رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة سيدي بلعباس، ٢٠١٠-٢٠١١، ص. ٢٠٣ - ٢٠٤.

(٢) الرسالة نفسها، ص ٢٢٣.

(٣) الرسالة نفسها، ص ٢٤٨.

(٤) عمار الطالبي، ابن باديس: حياته وآثاره. ج ١. م ١. شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٩، ص ٧٢.

(٥) عز الدين بن الأثر، الكامل في التاريخ أو تاريخ ابن الأثر. (اعتنى به: أبو صهيب الكرمي). بيت الأفكار الدولية، عمان والرياض، بدون تاريخ، ص ١٣٦٨.

(٦) رابح عمارة تركي، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (١٩٣١ -

١٩٥٦). المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، ٢٠٠٤، ص ١٢٤ - ١٢٥.

- (٧) عمار الطال، المرجع السابق، ج ١ م. ١ ص ٧٣ - ٧٦.
- (٨) جريدة المنتقد، عدد ٩، الخميس ٧ صفر ١٣٤٤ هـ / ٢٧ أوت ١٩٢٥ م.
- (٩) باعزير بن عمر، من ذكرياتي عن الإمامين الرئيس عبد الحميد بن باديس ومحمد البشير الإبراهيمي. منشورات الحر، الجزائر، ٢٠٠٧، ص ٣١.
- (10) L'Entente Franco-Musulmane, n=24, jeudi 27 fevrier 1936, P.1.
- (١١) الشهاب، عدد...، ١ - ١٢ محرم ١٣٥٥ هـ / أبريل ١٩٣٦ م.
- (١٢) محمد خير الدين، مذكرات. ج ١. المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، بدون تاريخ، ص ٣٤٧. وأيضًا: عمار الطال، المرجع السابق. ج ١ م. ٢ ص ٥٧١.
- (١٣) عمار الطال، المرجع نفسه، ج ١ م. ٢ ص ٣١٧.
- (١٤) جريدة البصائر، عدد ٩٥، ١٢ ذي القعدة ١٣٥٦ هـ / ١٤ يناير ١٩٣٨ م، نقلًا عن: رابح عمامرة تركي، المرجع السابق، ص ٤٩.
- (١٥) القانون الأساس للجمعية، نقلًا عن: محمد خير الدين، المصدر السابق، ص ١٢٣ - ١٣٠.
- (١٦) الشريعة، عدد ١، الاثنين ١٧ جويلية ١٩٣٣، ص ١. وأيضًا: البصائر، عدد ١، السنة ١، الجمعة ٢٧ ديسمبر ١٩٣٥، ص ١.
- (١٧) الشريعة، عدد ١، الاثنين ١٧ جويلية ١٩٣٣، ص ١.
- (١٨) عمار الطال، المرجع السابق، ص ٢٧٨.
- (١٩) المرجع نفسه، ج ١ م. ٢ ص ٢٧٩.
- (٢٠) نصت المادة (٢) من القانون المذكور: "لا تعرف الجمهورية بأي ديانة".
- الدولة العلمانية حيادية لا تتدخل في الشؤون والمسائل الدينية.
- "الجمهورية لا تقدم راتبًا ولا دعمًا لأي ديانة". (المادة ٢). أنظر:
- Claude Albert Colliard, Libertés Publiques. Librairie Dalloz, Paris, 1968, P.P. 337 - 338.
- (٢١) موريس فيوليت: الحاكم العام في الجزائر (١٩٢٥ - ١٩٢٧).
- (22) A.N.O.M, Série: 2.I.39, dossier: activités Oulema 1937.
- (٢٣) لقد اصطدم "ابن جلول" بالشيوعيين والعلماء عندما امهم بالضلوع في حادثة اغتيال "ابن داي محمود كحول" الملف المالك بالجزائر (العاصمة)، وقد أعلن أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي يوم الاثنين ٥ أكتوبر ١٩٣٦ عن إقصاء "ابن جلول" من رئاسة اللجنة. لمزيد من الاطلاع أنظر:
- خالد بوهند، الرسالة السابقة، ص ٢٣٧ - ٢٣٨.
- (٢٤) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (١٩٣٠-١٩٤٥). ج ٣.
- المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٦، ص ١٤٧ - ١٦٥.
- (25) A.W.O, Carton n=2260, dossier: état d'esprit des indigènes, rapport de police, Alger, le 15 janvier 1938.
- (26) D.A.W.C, Carton n=26 (personnels du culte musulman 1933 à 1945), dossier: commission consultative du culte musulman, rapport du CIE, Constantine, le 17 aout 1938.